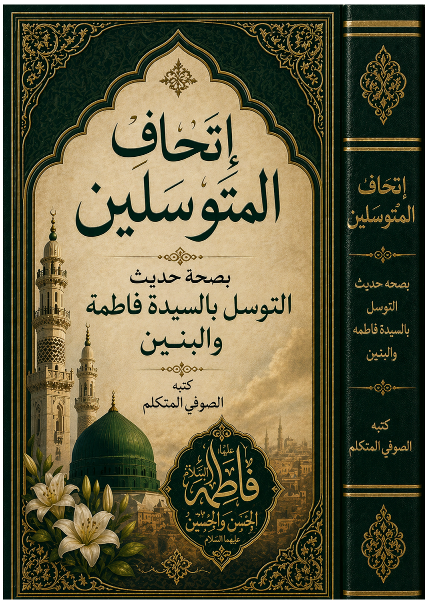


إتحاف المتوسلين

بصحة حديث

التوسل بالسيدة فاطمة والبنين

الحمد لله المعين والصلاه والسلام على رسولنا الكريم سيدنا محمد وآله الطيبين.

وبعد

فإتخاذ الوسائل عند التوسل إلى الله أمراً ثابتاً كالشمس ثبوتاً يغني عن إثباته جاء الأمر به في القرآن الكريم فى قوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (35) سورة المائدة ولاشك أن أحب الوسائل إلى الله تعالى هو

النبي وآل بيته جعلهم الله ركناً فى الصلاة ولاشك أن أحب آل البيت إلى الله ورسوله هم خاصة أهل بيته السيده فاطمه وولديها سيدى الحسن والحسين وأبيهما سيدنا علي عليهم السلام.

ولنثبت الآن أن أبينا آدم عليه السلام توسل إلى الله بأحب وسيله إليه عندما سأل ربه عزو جل التوبة بحق محمد وفاطمه وعلي

والحسن والحسين لينال أعظم غايه
ومرجو فى الوجود رضا الله
تبارك وتعالى فتاب الله عليه وذلك
بصحة ما ورد عن إجابة النبي
صلى الله عليه وسلم لسؤال بن
عباس عليهما السلام عن الكلمات
فى قوله تعالى فَتَلَقَّىٰ آدَمُ مِن رَّبِّهِ
كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ
الرَّحِيمُ (37) سورة البقرة . مع
الرد على شبهات النواصب
والمشككين في ذلك نسأل الله
المعين التوفيق.

باب فى الرد على الشبهات

فصل

في الرد على من أنكر وجود الحديث:

ادعت السلفيه النواصب الذين ينكرون بأنهم نواصب لكن أقوالهم وأفعالهم تبصم على خلاف

ماينكرون أن هذا الحديث لا ذكر له مطلقاً فى كتب السنة ولا نجده إلا في كتب الشيعة فقط.
ونقول هذا إدعاء كاذب فالحديث أخرجه الحافظ الدارقطني وأبو الحسن المالكي الشهير بإبن المغازلي وابن النجار الحنبلي بأسانيدهم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم. كما أورده الإمام السيوطي في تفسيره الدر المنثور باعتباره من الأحاديث المتعلقه بتفسير الآية ٣٧ سورة البقرة

وأورده الحافظ المناوي في كتابه إتحاف السائل بما للسيدة فاطمه من مناقب. وبهذا يكون الحديث له ثلاث تخريجات وورودين في كتب السنة وعليه يبطل ادعائهم.

فصل
في الرد على من قال الحديث موضوع:

لم يقل أحد من العلماء أن هذا الحديث موضوع إلا الشيخ ابن

تيميه فى القرن الثامن الهجري ولم يسبقه إلى ذلك أحد ومن المعروف أن الشيخ رحمه الله وأدخله فسيح جناته مخالف للإجماع وصاحب شذوذات ومثل هذا التفرد لا يقبل منه.

فصل

الرد على من أستدل بورود الحديث

في كتاب الموضوعات لإبن الجوزي:

نقول أن هذا الاستدلال هو جهل بكتاب الموضوعات لابن الجوزي وعدم قراءة له لأن الناظر في هذا الكتاب يجد صاحبه رحمه الله مرة يعلق بأن الحديث موضوع ومرة يعلق بأنه لا يصح وعليه فصاحب الكتاب نفسه يرى أن فيه أحاديث ضعيفه لا تصل إلى درجه الوضع وهذا ما أكده الحفاظ أنه أكثر من

الأحاديث الضعيفة في هذا الكتاب التي لا دليل على وضعها بل الناظر في كتابه يرى أنه أورد أحاديث صحيحه في صحيح البخاري ومسلم وغيرها من كتب الصحاح فالحقيقة أن الكتاب لا يحتوى على الموضوعات فقط بل يحوى الصحيح والضعيف ومرة لا يعلق فيه على الحديث إنما يكتفى بالتعليق على إسناده فقط من خلال الكلام على الرواه والحكم على الحديث شئ وعلى إسناده

شئ آخر ولايلزم أحدهما الآخر والحديث الذى نحن بصدده لم يعلق عليه لا بالوضع ولا بعدم الصحه واكتفى بالكلام عن الرواه فيكون متوقفاً في حكمه وعليه فلا يكون لهم إستدلال به.

فصل

في الرد على من أستدل بكتابي الذهبي وبن عراق:

بالنسبه لكتاب الحافظ الذهبي فما هوإلا اختصار لكتاب الموضوعات لإبن الجوزي واستدراكاً عليه والحديث الذى معنا لم يفعل الذهبى إلا أنه أختصر كلام بن الجوزي فقط ولم يضف اى جديد عليه وبهذا لا يكون لهم فيه إستدلال

واما بالنسبه للحافظ ابن عراق فشرحه لم يضف اي جديد على كلام ابن الجوزي بل توقف فى الحكم عليه عندما قال أن السيوطى

أورده فى تفسيره ولم يحكم عليه يريد أنه يقلد السيوطي فى هذا فلا يكون لهم فيه إستدلال أيضاً.

فصل

في من أستدل بالحافظ السيوطي:

طبيعي أن يورد السيوطي الحديث فى كتابه الزيادات وإن كان لايرى وضعه لأنه ليس عملاً مستقل بل

هوخدمه لكتاب الموضوعات لابن الجوزي زاد فيه إسناد بن النجار الحنبلي للحديث وزاد فيه عباره فيه حسين بن حسن الأشقر اتهمه بن عدى وهذه زيادات السيوطي وذكرنا سابقاً أن الحافظ بن عراق قال أن السيوطي لم يحكم على الحديث بل نقول أن الحديث مقبولاً عنده بدليل أنه أورده في تفسيره كحديث مفسراً للآية الكريمه إذ لو يراه مكذوباً وأورده فى التفسير

على غير سبيل التحذير لكان ذلك طعناً فى دينه وحاشاه.

فصل
في الرد على من أستدل بالحافظ ابن عدي:

الحافظ بن عدى لم يطعن فى الحديث بأى وجه من الوجوه فعلى أي شيء يستدلون به والسبب فى إقحام الحافظ بن عدى

لأنه تكلم في أحد رواه الحديث
وأن الحافظ ابن الجوزي كان يقلده كثيراً
وأما النسبه لكلامه عن ابن الحسن الأشقر أحد رواه الحديث فلم يتهمه لا بالوضع ولا بالكذب ولم يحكم على حديث ما بأنه موضوع بسببه فعلى أي شيء يستدلون به
كل ما فى الأمر أنه يراه ضعيفاً وهو غير جازم بذلك بدليل قوله حسيناًّ هذا في حديثه بعض ما فيه وهي عباره تفيد الظن فى حاله

والدليل الثاني أنه أورد له خمسة أحاديث منها ثلاثة صحيحه واثنين مُنكريّنِ أتهم الأشقر فى واحد منهما فقط على أنه السبب فى حكمه على الحديث بالنكارة وحديثنا لم يتعرض له مطلقاً وإيراد أحاديث له صحيحة وعدم اتهامه له إذا كان فى السند معه ضعيف دليل على عدم جزمه بضعفه وأما الحديث المنكر فهو قسم من أقسام الضعيف إما لأنه

خالف الأصح منه أو تفرد به أحد الرواه الذين ليسوا أهلا للتفرد.

فصل

في توثيق رواه الحديث المختلف فيهم:

أكثر مثيرين الجدل حول الرواه الشيعه لهذا الحديث لكونهم شيعه مع أن صحيح البخاري ومسلم

وباقى أمهات كتب الحديث
وغيرها يروون عن الروافض
ويخرجون لهم طالما لا يكذب
وهذا منهج أئمة الحديث قبول
الرواية عن الصدوق وإن كان
على غير مذهبهم ويتجلى هذا
المنهج بوضوح فى قول يحيى بن
معين عن عبد الرحمن بن صالح
الشيعى يقدم عليكم رجل من أهل
الكوفه إسمه عبد الرحمن بن
صالح ثقه صدوق شيعي لأن يخر

من السماء أهون عليه من أن يكذب.
ويأمر أصحابه و تلامذته بالرواية عنه فعدم قبولهم للرواة الشيعه معناه عدم قبولهم لأحاديث كتب السنه وأما القول أن بعض أئمة الحديث جرحهم فكتير منهم وثقهم ولنا تقليدهم فى ذلك
وهؤلاء الرواه هم:
١- عمرو بن ثابت أبي المقدام:
قال الحافظ ابو بكر البزار في مسنده روى عنه بعض أهل العلم

كالإمام سفيان الثوري والطبري ومنصور بن المعتمر ولم يتركوا حديثه ووثقه الحافظ أبو داود قال كَانَ صَدُوقًا فِي الْحَدِيثِ وأخرج له حديث صحيح فى سننه.

ومن الاحاديث الصحيحه التى رواها المتفق ع صحتها
حديث"اللَّهُمَّ اهْدِهِ، وَثَبِّتْ لِسَانَه".

٢ـ محمد بن على بن خلف العطار: قال عنه الحافظ محمد بن منصور ثقة مأمونا حسن العقل

وقال السيوطي وثقه الخطيب البغدادي في تاريخه

ومن الأحاديث الصحيحة التى رواها المتفق على صحتها

عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِالْبَاءَةِ , فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ؛ فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ»

٣- الحسين بن الحسن الاشقر:

وثقه الإمامين يحيى بن معين وأحمد بن حنبل وحدثوا عنه كما

أخرج له بن خزيمه فى صحيحه ومن الأحاديث التى رواها والمتفق على صحتها حديث الحربُ خَدعةٌ وحديث إنَّ مِنَ البَيانِ لَسِحرًا.

باب فى صحه الحديث

فصل

في تصحيح الحديث:

سند الحديث حسن لأن رجاله لهم تعديل من أئمة الحديث كما أنهم من رواة الأحاديث المتفق على صحتها وعليه فيكونوا معدلون نظرياً وعملياً وأما متنه تواترعمل المسلمين به فى كل عصور الإسلام وأما المحدثون فلم يحكم أحد عليه بضعفه ومنهم من صححه ضمنياً كالحافظ المناوي فى كتابه إتحاف السائل بما للسيدة فاطمة من مناقب كان يتعرض لبعض أحاديثه بالتضعيف وعدم

تعرضه للحديث مع حرصه على النقد بمثابه تصحيح ضمنى له.

تم بعون الله وكرمه

كتبه أنا الشهيربالصوفي المتكلم

نسأل الله أن ينفع بنا علماء المسلمين وينفعنا بها فى الحياه وبعد الممات وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم